اتهام سوري لمفوضة حقوق الإنسان بغض الطرف عن الأعمال «الإرهابية» وتحذير أميركي من مراوغة في موعد وقف القتال

دمشق تطلب «التزاماً خطياً» من المعارضة بشروط الانسحاب

دمشق/وكالات

● طالبت دمشق بـ"التزام خطي" من المعارضة تتعهد بموجبه بعدم استغلا انسحاب القوات النظامية، للسيطرة على المناطق التي يتم إخلاؤها من المظاهر المسلحة، مشددة على أن الموفد الأممي العربي المشترك كوفي عنان "ليس لديه ضمانة" من جانب المناهضين للنظام بعدم استغلال الوضع، وتعهدت بسحب قواتها من المدن التي تشهد مواجهات وعدم استخدام الأسلحة الثقيلة بعد ١٠ أبريل الحالي. كما أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس مجلس الأمن في رسالة الليلة قبل الماضية بأن "أعمال الإرهاب" في تصاعد، متهمة المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي بـ"غض الطرف" عن "الإرهاب الذي يتم تمويله من الخارج".

من جهتها، حذرت واشنطن الرئيس السوري بشار الأسد وقالت إن عليه احترام موعد ١٠ أبريل الذي أيده مجلس الأمن في بيان أمس الأول، لإنهاء حملة القمع "الرهيبة" ضد مناهضيه، أو مواجهة المزيد من الضغوط الدولية. في حين رحب وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بشأن الوضع في سوريا، والذي يطالب النظام بسحب قواته بحلول العاشر من الشهر الجاري. وبدورها، رحبت روسيا بالبيان الذي أصدره مجلس الأمن بالإجماع أمس الأول بشأن الوضع في سوريا، قائلة في بيان لوزارة الخارجية إن موسكو ترحب بالبيان الذي يدعم طلب المبعوث المشترك، بأن توقف دمشق الهجمات العسكرية وأن تبدأ في سحب القوات من المدن والبلدات بحلول الأجل المحدد بالثلاثاء المقبل.

وأعلن السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري أن بلاده تريد "التزاماً خطياً" من المعارضة بأنها لن تحاول استغلال انسحاب قوات النظام للسيطرة على المناطق التي تتراجع منها. وبعد أن ذكر الجعفري بتعهد دمشق سحب قواتها من المدن التي تشهد مواجهات وعدم استخدام الأسلحة الثقيلة بعد ١٠ أبريل، شدد على أن موفد الأمم المتحدة والجامعة العربية "ليس لديه ضمانة" من جانب المعارضة بأنها لن تستغل الوضع. وصرح الجعفري للصحفيين بأن "انسحاب الأسلحة الثقيلة من التجمعات السكنية سيتم بعد ٤ أيام لكننا نريد التزاماً واضحاً تماماً بأنه وعندما تلتزم الحكومة السورية بوقف العنف، فإن الجانب الآخر لن يستغل ذلك". وأضاف "نريد التزاماً خطياً من الجميع".

وذكر بتعهد دمشق احترام مهلة ١٠ أبريل الذي قدم إلى عنان ضمن رسالة من وزارة الخارجية السورية.

وكان عنان أبلغ الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة أمس الأول، برغبة المعارضة بوقف أعمال العنف بمجرد أن توقف القوات النظامية عملياتها لكن دون أن يشير إلى اتفاق رسمي. وتقضي خطة السلام التي عرضها عنان ووافقت عليها دمشق، بوقف العنف من جميع الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة وسحب القوات العسكرية وتقديم مساعدة إنسانية إلى المناطق المتضررة وإطلاق المعتقلين تعسفياً والسماح بالتظاهر السلمي. كما انتقد الجعفري خلال الاجتماع غير الرسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي شارك فيه عنان عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة، قيام رئيس الجمعية ناصر عبد العزيز النصر بتجاهل طلبه الوقوف "دقيقة صمت على أرواح كل الضحايا" في سوريا. وأضاف الجعفري أن الهدف من الاجتماع كان "التشهير بسوريا".

وفي سياق متصل، ذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا"، أن دمشق أرسلت رسالة للأمين العام للأمم المتحدة ورئاسة مجلس الأمن الدورية التي تتولاها واشنطن لهذا الشهر، تفيد بتصاعد "الأعمال الإرهابية" في البلاد. وقالت الرسالة "الأعمال الإرهابية التي ترتكبها مجموعات إرهابية مسلحة، ازدادت خلال الأيام القليلة الماضية، وذلك بعد التوصل إلى تفاهم بشأن خطة عنان للسلام".

واتهمت الرسالة المعارضة السورية التي عقدت اجتماعاً مؤخراً في اسطنبول لتوحيد صفوفها، بأنها تسعى لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل بـ"إراقة الدماء السورية"، وذلك من خلال إعلان المجلس الوطني السوري إنشاء صندوق لتمويل وتسليح المقاتلين. وذكرت أن عدد الجنود وعناصر الأمن الذين قتلوا بيد تلك المجموعات منذ منتصف مارس ٢٠١١، ارتفع إلى ٢٠٨٨ ضحية، إضافة إلى مصرع أكثر من ٤٧٨ شرطياً.

وأمس، هاجمت دمشق المفوضة العليا لحقوق الإنسان نافي بيلاي متهمة اياها بغض الطرف عن "الإرهاب الممول من الخارج". وفي إشارة إلى رسالة للمسؤولة الدولية، قالت وكالة سانا "انحيازها ضد سوريا، أصبح واضحاً، بما أنها تغمض العين عن الإرهابيين الذين يستهدفون الشعب السوري بيد مجموعات مسلحة بتمويل خارجي". وذكرت الوكالة أن بيلاي "تتجاهل الأدلة الكافية على الجرائم ضد الإنسانية بيد المجموعات المسلحة.. وبدلاً من ذلك، فإنها تدبج الأكاذيب والروايات المفبركة وتسوقها على أنها حقائق دون أن تتكبد عناء التحقق من صحتها". وفي لقاء مع هيئة الإذاعة البريطانية الشهر الماضي، قالت بيلاي إن هناك أدلة كافية لاتهام الرئيس بشار الأسد بجرائم حقوق إنسان في ضوء حملة القمع ضد المحتجين المدنيين.

إلى ذلك، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر إن الولايات المتحدة لم تر مؤشرات على التزام قوات الأسد بخطة مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا القاضية بالانسحاب من المدن التي تشهد تمرداً. وحول تصرفات الجيش السوري، قال تونر "إنها ليست مفاجئة، وبالتأكيد محبطة"، مضيفاً "من الواضح أن نظام الأسد يستخدم هذه النافذة لمواصلة القيام بهجماته الرهيبة على الشعب السوري". وأضاف "العقاب لعدم الالتزام، ستكون زيادة الضغط على الأسد وعلى نظامه، ورسالة واضحة إلى من حوله أنهم يقفون في الجانب الخاطئ من التاريخ". بينما رحب وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بشأن سوريا والذي يطالب النظام بسحب قواته بحلول العاشر من الشهر الجاري. وقال هيج في بيان نشره موقع الخارجية البريطانية "طالب مجلس الأمن بالإجماع النظام السوري بالإيفاء بالتزاماته وسحب قواته بحلول ١٠ أبريل، وإنهاء أعمال العنف، وذلك يدعم الخطة السداسية لكوفي عنان".

وأضاف هيج "أوضح بيان مجلس الأمن أننا لن نقبل بعدم الوفاء بأي وعود أخرى أو السماح بمواصلة الاعتداء الوحشي الذي يمارسه نظام الأسد". بينما قالت وزارة الخارجية الروسية في بيان إن تطبيق مقترحات عنان "يفتح فرصة حقيقية لإطلاق حوار شامل في سوريا، وإعادة الوضع إلى المسار السلمي "بشرط" التعاون البناء بين كل أطراف النزاع".

استئناف مفاوضات أديس أبابا خلال ١٠ أيام

الخرطوم ولجنة الوساطة تتفيان انسحاب وفد السودان

أديس ابابا/ وكالات

● قال سفير السودان بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا عبد الرحمن سرالختم إن وفد الخرطوم المفاوض سيعود لأثيوبيا لاستئناف التفاوض خلال ١٠ أيام، نافياً مزاعم الجنوب بانسحاب الوفد، قائلاً إن ذلك لا أساس له من الصحة. وأطلع السفير تنويراً وزير الخارجية الأثيوبية هيلا مريام دسالني على آخر تطورات المفاوضات بين السودان وجنوب السودان.

وقال إن وفد بلاده لم ينسحب وإنما طلب من الوساطة مهلة للتشاور مع القيادة في الخرطوم. وكان باقان أموم رئيس وفد جنوب السودان للمفاوضات وصف طلب الوفد السوداني لمزيد من التشاور بـ"الانسحاب".

وبدأ رئيس الآلية الأفريقية، ثامبو أمبيكي كبير وسطاء مفاوضات أديس أبابا مهمة من جوبا وتنتهي بالخرطوم للقاء الرئيسين عمر البشير، وسيلفا كير ميارديت.

وبالمقابل، قال رئيس وفد جنوب السودان لمفاوضات أديس أبابا باقان أموم إن الخيار الاستراتيجي لبلاده هو التوصل لسلام مع السودان، طالباً من الاتحاد الأفريقي الضغط على الخرطوم للتوقيع على الاتفاق الذي توصل له الجانبان في ستة بنود.

وحمل باقان خلال مؤتمر صحفي عقده في جوبا أمس الأول بعد عودته من أديس أبابا ما سماه مجموعة داخل الحكومة السودانية مسؤولية إفشال الاتفاق السابق والجولة الأخيرة من المفاوضات وزيارة الرئيس البشير إلى جوبا.

وأقر باقان بأن جنوب السودان والسودان دعما الفرقتين التاسعة والعاشرة إبان الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل، وقال إن الحكومة السودانية ارتكبت خطأ باستخدام القوة العسكرية لتجريد الفرقتين من سلاحهما في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأشار إلى أن توقيع الاتفاق الإطاري في الحدود والمواطنة يعتبر تقدماً لحل القضايا الخلافية.

وأصدرت اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى بياناً صحفياً حول المفاوضات الرامية إلى خفض التوترات بين السودان وجنوب السودان، أكدت فيه رغبة الطرفين بالمضي بروح جديدة للشراكة بينهما بما يفضي إلى إزالة التوترات المتصاعدة.

وأضاف البيان أنه حدث تقدم كبير نحو التوصل لاتفاقية حول جميع الموضوعات المضمّنة في الأجندة.

وقال البيان إن الرغبة المعلنة للطرفين بالمضي بروح جديدة للشراكة تتضمن ست نقاط تشمل: التنفيذ الفوري لكل الاتفاقيات والقرارات السابقة للآلية الأمنية والسياسية المشتركة، ووقف الدعاية السالبة في وسائل الإعلام في الدولتين والوقف الفوري للعدائيات بينهما، إضافة إلى انسحاب القوات المسلحة التي ربما تكون متمركزة في أراضي الدولة الأخرى، ومن ثم إنشاء آليات للتحقق من ضمنها البعثة المشتركة للتحقق ومراقبة الحدود التي ستدعمها القوة الأمنية المشتركة للأمم المتحدة لأبيي "يونسفا"، وأخيراً التحضير لاجتماع القمة المقررة بين الرئيس عمر البشير والرئيس سيلفا كير.

وأشار البيان إلى أن وفد جمهورية جنوب السودان قبل بمسودة القرار المشترك الذي اقترحته لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى، وأن اللجنة أشادت بالقرار الذي وصفته بأنه جاء في وقته. وأوضحت أن وفد جمهورية السودان رد إيجابياً على المسودة ذاتها وأنه قرر إجراء المزيد من المشاورات في الخرطوم قبل وضع اللمسات النهائية على قراره وأن اللجنة أقرت بما يراه الوفد السوداني.

مصرع ٧ مدنيين باحتراق صهريج نفط أطلسي

مقتل رئيس «مجلس سلام» بتفجير انتحاري في أفغانستان

كابول/وكالات

● قتل رئيس مجلس سلام إقليمي بشرق أفغانستان أمس بتفجير انتحاري فيما لقي سبعة ركاب في حافلة صغيرة حتفهم حرقا أمس في جنوب أفغانستان، عندما انقلبت شاحنة- صهريج كانت تنقل محروقات إلى القوة الدولية للحلف الاطلسي بعدما هاجمها متمردون.

ويشكل مقتل عضو مجلس السلام الأفغاني ضربة جديدة لمحاولات التفاوض بشأن اتفاق سلام مع متمردي طالبان، وقال قائد الشرطة الاقليمي عواز مهد إن هاشم منيب وابنه قتلا لدى مغادرتهما مسجدا في أسد آباد عاصمة اقليم كونار.

وأوضح "كانا في طريق العودة إلى المنزل بعد الصلاة عندما هاجمهما المفجر".

ولم تحرز مجالس السلام الاقليمية إضافة إلى مجلس السلام الأعلى الذي يضم ٧٠ عضوا فيما يبدو تقدما يذكر في المفاوضات مع طالبان لإنهاء الحرب التي دخلت عامها الحادي عشر.

وكان الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أسس مجلس السلام الأعلى قبل عامين. واستهدف المجلس في العام الماضي عندما اغتيل رئيسه برهان الدين رباني في هجوم انتحاري. وخاض دبلوماسيون أميركيون بشكل منفصل مناقشات سرية مع طالبان في الخارج أفضت إلى اتفاق لإنشاء مكتب لطالبان في دولة قطر، إلا أن طالبان علقت المحادثات في وقت لاحق وانحت باللائمة على واشنطن في تجاهل مطالبها.

ويتزايد الخوف بين الأفغان والحكومات الأجنبية على حد سواء من احتمال أن يؤدي الانسحاب المقرر لقوات حلف الأطلسي بحلول نهاية عام ٢٠١٤ والانتخابات الوطنية المقررة في نفس العام لإغراق البلاد في مزيد من الصراع وإراقة الدماء.

وفي حادث آخر، لقي سبعة ركاب في حافلة صغيرة حتفهم حرقا أمس في جنوب أفغانستان عندما انقلبت شاحنة - صهريج كانت تنقل محروقات إلى القوة الدولية للحلف الاطلسي (ايساف) واندلعت فيها النار، كما ذكرت الشرطة. وأكد عناصر الشرطة أن ما حصل كان حادثا، لكن سكان منطقة بنجاوي في اقليم قندهار، معقل طالبان، أكدوا أن المتشددين هاجموا الشاحنة بقاذفات الصواريخ. من جانبه، قال سردار محمد المسؤول الأمني في المنطقة، إن "شاحنة- صهريج تنقل محروقات لقوة ايساف انقلبت على الطريق واندلعت فيها النار. وأضاف "في الوقت نفسه، كانت حافلة صغيرة تنقل مدنيين تمر قرب الحافلة فاندلعت فيها النار"، موضحا ان سبعة من ركابها قتلوا وثلاثة أصيبوا. وأكد قائد شرطة قندهار عبد الرازق لوكالة فرانس برس الحصيلة وفرضية وقوع حادث. وأضاف أن السائق كان يقود بسرعة فائقة.

مسيرات في الأردن تطالب بالإصلاح وإطلاق المعتقلين

عمان/ وكالات

● طالب آلاف المتظاهرين الأردنيين في عدد من المحافظات بتطبيق الملكية الدستورية وبإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وبقانون انتخاب يعكس تمثيلا حقيقيا لجميع السكان وبوقف محاكمة المدنيين أمام محكمة أمن الدولة. ففي عمان، طالبت مسيرة حاشدة شارك فيها عدد من الحركات الشعبية والشبابية والحركة الإسلامية بالإسراع بتنفيذ الإصلاح السياسي والاقتصادي، وإقرار قانون انتخابي يمثل كافة أطياف المجتمع الأردني يقود إلى حكومة برلمانية، والإفراج عن معتقلي الحراك الشعبي وعددهم لا يقل عن عشرين معتقلا. وهتف المشاركون وسط وجود أمني كثيف "هات يا الشعب هات.. وانت مصدر السلطات"، و"سجنوا الشباب الأحرار وخلوا الفاسد والسمسار"، فيما ردد متظاهرون هتافات ذات سقف مرتفع. وخرجت مسيرة أمام الجامعة الأردنية بعمان لنشطاء الحركة الإسلامية وجهت انتقادات لاذعة لحكومة عون الخصاونة، وهتف المشاركون "يا عون اسمع اسمع ... الترقيع ما بينفع"، في إشارة لعدم رضى الحركة عن مسودة مشروع قانون الانتخاب الذي سربته الحكومة للصحافة الأسبوع الماضي.

ونعت المتظاهرون مجلس النواب بالمزور والمتستر على الفاسدين، وذلك على خلفية تبادل اتهامات بين المجلس والحركة منذ أيام.

وفي محافظة الطفيلة (جنوب الأردن) طالبت مسيرة تحت شعار "فداء الوطن" بافراج عن موقوفي أعضاء لجنة أحرار الطفيلة. وهتف المشاركون في المسيرة "ضد الفساد، داعين الحكومة إلى استرداد الولاية العامة من الأجهزة الأمنية وطالبوا بإلغاء اتفاقية وادي عربة الموقعة مع "إسرائيل" عام ١٩٩٤ "بوصفها استسلاما لا سلاما". وقال ناشطون في كلمات لهم إن "التعامل مع شباب الحراك بشكل عدواني وسياسة تعيد للأذهان احكام العرفية في مقابل رفع راية الحوار و"التدليل" لرموز الفساد ولصوص المال".

وأكد الحراك "لن تخيفنا المعتقلات وسنستمر في حراكنا السلمي لتحقيق مطالب الشعب واسترداد اموال الوطن". وفي (شمال الأردن) ندد المشاركون في مسيرة بمحافظة جرش باستمرار أعتقال المطالبين بالاصلاح معلنين تضامنهم مع المعتقلين وطالبوا بالإفراج عنهم.

الصين تحذر من «عواقب مروعة» لأي حرب في المنطقة

أوباما يقترح على إيران برنامجاً نووياً مدنياً بضمانات عديدة

عواصم/ وكالات

● ذكرت صحيفة "واشنطن" أمس الرئيس الأميركي باراك أوباما وافق في رسالة بعث بها إلى المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي على مواصلة طهران برنامجاً نووياً مدنياً مقابل ضمانات عديدة لم تحددها. وطالبت الصين بتحديد مكان الجولة الجديدة من المفاوضات الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا "مجموعة ٥+١" وإيران بشأن وقف برنامجها النووي المقرر إجراؤها يومي ١٣ و١٤ أبريل الجاري، محذرة من مغبة مهاجمة إيران عسكرياً.

وقال الكاتب البارز في "واشنطن بوست" ديفيد اجناطيوس المطلع عادة مواقف البيت الابيض، إن أوباما سلم وباما الرسالة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان رسالته إلى خامنئي خلال لقائهما في سيئول مؤخراً. لكنه لم يوضح فيما ان كانت ايران تستطيع تخصيب اليورانيوم على أراضيها في إطار "برنامج نووي مدني توافق عليه الولايات المتحدة"، بناء على تصريح خامنئي يوم ٢٢ فبراير الماضي بأن بلاده لم تسع قط ولن تسعى على الاطلاق لامتلاك السلاح النووي.

وقالت الصحيفة "إن التحدي الماثل أمام المفاوضين هو التحقق من إمكانية الانتقال من كلام خامنئي العلني إلى التزام جدي يمكن مؤكد بعدم صنع قنبلة نووية".

في السياق نفسه، أكدت الولايات المتحدة عدم التراجع عن عقوباتها المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي على الرغم من أنها سببت صعوبات مالية غير مطلوبة في إيران.

وقال وكيل وزارة الخارجية الاميركية لشؤون مكافحة الإرهاب وشؤون الاستخبارات المالية ديفيد كوهين في مقابلة صحفية "لن أشعر بالأسف على ذلك لأن هذه عاقبة تلك البنوك في إيران التي ترغب في تسهيل التحويلات لبرنامج إيران النووي". وأضاف "اذا كانت ستفعل هذا، فيجب ألا تتمكن من الدخول الى النظام المالي الدولي".

وصرح بأن ضغوط بلاده أجبرت أيران على الاصغاء للمطالب الاميركية. وأوضح "هل نعتقد أننا استحوذنا على اهتمام الزعماء هناك؟ نعم كما لم يحدث من قبل".

وحذر مدير قسم شؤون غرب آسيا وشمال افريقيا بوزارة الخارجية الصينية تشين شياو دونغ من أن أي هجوم عسكري على إيران سيؤدي "عواقب مروعة" في منطقة الشرق الأوسط لمنطقة ويزعزع الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وقال لصحيفة "الشعب" الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني "إذا استخدمت القوة ضد ايران، فسيقابل ذلك بالقطع برد انتقامي ويتسبب في اشتباك عسكري أكبر ويزيد الاضطراب في المنطقة سوءاً ويهدد الأمن في مضيق هرمز وممرات استراتيجية أخرى ويرفع اسعار النفط العالمية ويوجه ضربة لتعافي الاقتصاد العالمي".

وأضاف "قد يكون هناك عشرة آلاف سبب للدخول في حرب، لكن لا يمكنك معالجة العواقب المروعة لايقاع الناس في الشقاء والمعاناة وانهيار المجتمع والاقتصاد الناجم عن لهيب الحرب". وختم قائلاً "إن المهمة الملحة هي تمسك كل الاطراف بضبط النفس واستئناف الحوار في أسرع وقت ممكن، وعلى المجتمع الدولي مسؤولية ان يسيطر على نفسه حتى لا يدخل في حرب".

ودعت الصين الأطراف المعنية بالملف النووي الإيراني إلى تكثيف التواصل وإظهار المرونة تحديد مكان عقد المفاوضات المرتقبة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا وإيران.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هونج لي، في تصريح أوردتها وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا"، إن مكان عقد المحادثات ليس مسألة بالغة الأهمية وإنما النقطة المهمة تتمثل في أنه يتعين على إيران و"مجموعة ٥+١" إطلاق حوار بناء ومستمر في أسرع وقت ممكن والتعهد بإيجاد حل شامل وطويل الأمد وسليم للمسألة النووية الإيرانية.

وأبدت الولايات المتحدة أملها في استئناف المفاوضات. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية مارك تونر لصحفيين في واشنطن مساء أمس الأول "ما زلنا نعتقد انها ستجري الاسبوع المقبل. ولكن ينبغي التصرف على عجل للانتهاء من التفاصيل الاخيرة". وأضاف "نعتقد انها ستجرى في اسطنبول. لسنا نحن من يختار مكانا بدل مكان آخر ولكن من المهم ان نحدد ذلك بدقة".

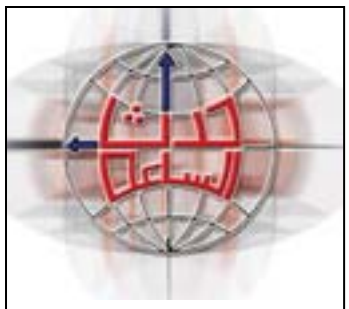

إيران وتركيا

اسكندر المريسي

■ ،، لا خلاف بأن لتركيا وإيران علاقات تكامل قديمة بحكم الجوار الجغرافي وكذلك حجم التبادل التجاري بين البلدين، لكن ما طرأ بالآونة الأخيرة على تلك العلاقات الدبلوماسية بين أنقرة وطهران من توتر ملحوظ جاء نتيجة عكسية لتداعيات الأزمة الجارية بين الغرب وإيران على خلفية برنامجها النووي.

ففي الزيارة التي قام بها رئيس وزراء تركيا إلى طهران، كان بحسب معلومات يجري تداولها بالوسطين الإعلامي والسياسي قد التقى بالرئيس محمود أحمدي نجاد وربما بحسب تلك المعلومات لبى طلب الزائر بأن تستضيف أنقرة مكان محادثات (٥+١) بشأن ملف إيران النووي، ولكن ما قاله الرئيس الإيراني على ما أعتقد أن تحديد مكان عقد المحادثات لا يعتبر ملزماً لإيران بشكل رسمي، وإنما سيتم البت فيه من خلال عرض الموضوع على مؤسسات صناعة القرار السياسي المخولة بتحديد مكان انعقاد تلك المحادثات.

لذلك وفور انتهاء زيارة أردوغان لطهران نقلت وكالة أنباء (فارس) الإيرانية عن أمين عام مجلس تشخيص النظام قوله نظراً لأن أصدقائنا في تركيا لم يفوا ببعض اتفاقاتنا، فمن الأفضل إجراؤها في دولة أخرى، وعلى نفس السياق اتهم النائب الإيراني اسماعيل كوثري بشكل صريح تركيا بالقيام بدور رسول للولايات المتحدة وإسرائيل قائلاً: أن شعبها ودولاً أخرى في المنطقة سيكرهونها لأن يدها في يد القوى الغربية المتغطرسة على حسب قوله وقد انعكست تلك التصريحات بشكل مباشر في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء التركي أول أمس والذي أشار فيه بأن إيران ليست مخلصة في اقتراحها بأن تكون دمشق أو بغداد مكاناً محتملاً للمحادثات مع دول مجموعة (٥+١)، برغم أن خلاف إيران مع تركيا ليس على مكان انعقاد المحادثات فحسب، وإنما يتصل بمعارضة طهران لسياسة أنقرة الداعمة للقوى الغربية.

بيد أن مصادر دبلوماسية أرجعت النبرة الحادة في تصريحات أردوغان ضد أكبر جار إقليمي لتركيا هو إيران إلى وعود من دول عربية حصلت عليها أنقرة بتسديد احتياجاتها من النفط الخام حال اضطراب علاقاتها مع طهران التي لا توجد لديها علاقات تبادل مع العدو الصهيوني، علماً بأن إيران حتى اللحظة لم ترد على تلك التصريحات، لكنها بحسب ما تناقلته وسائل إعلامية على لسان وزير الخارجية علي أكبر صالحي إلقائه بظلال الشك على استضافة تركيا للمحادثات بشأن برنامج إيران النووي، مشيراً إلى أن طهران ستتخذ قريباً قرارها النهائي حول إجراء مكان انعقاد المحادثات.

ومعنى ذلك أن العرض التركي مرفوض إيرانياً مما سينعكس بمزيد من التوتر في العلاقات بين الجانبين، خاصة وقد أظهرت تصريحات رئيس الوزراء التركي بأن حكومته لا تعارض أي عمل عسكري على طهران، وبالتالي فإن أفضل الخيارات المكنة من وجهة نظر إيران لحسم مكان انعقاد تلك المحادثات هو خيار عقدها في بغداد أو في طهران.

aaskander@yahoo.com